الدراسات الاستخباراتية كتخصص في حقل العلاقات الدولية

الدكتور شوقي عرجون
أستاذ محاضر قسم أ، جامعة المسيلة

ملخص

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عرف العالم عدة أزمات وأحداث وسلسلة من الفضائح شدت انتباه الباحثين والأكاديميين حول دور الاستخبارات في السياسات وإدارة الشؤون الدولية، وهو ما دفع المؤسسات الأكاديمية إلى التركيز على الاستخبارات كحقل خصب للبحث العلمي ومحاولة إدراجه في الدوائر الأكاديمية كتخصص علمي متميز في العلاقات الدولية، وهذا بهدف تطوير القدرات العلمية العامة لدى النخب والاستفادة منها بشكل مباشر وغير مباشر في مختلف القطاعات.

تعتبر الدول الغربية الديمقراطية السباقة في إرساء الدراسات الاستخباراتية كتخصص أكاديمي جديد على غرار الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكندا ودول أوروبية، حيث مر هذا التخصص بمراحل من التطور والانتشار في الجامعات العالمية، حتى وإن كان بطيئا نسبيا نظرا لنقص الكفاءات التعليمية المؤهلة وندرة في المناهج الدراسية وكذا إحجام الدوائر الاكاديمية في التعامل مع الأجهزة السرية خوفا من التعرض للضغوط أو الاستهداف، إلا أن هذا الحقل المعرفي بدأ يعرف ازدهارا خلال أواخر سنوات القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الاستخباراتية، العلاقات الدولية، المؤسسات الأكاديمية، الباحثين، الأجهزة الأمنية.

مقدمة

من المسلم به أن الوظيفة الأساسية لأجهزة الاستخبارات هي توفير المعرفة، كما يجب عليها وفي جميع الأوقات، أن تكون قادرة على التحذير من الأزمات الوشيكة وكشف المفاجآت المحتملة، المخاطر أو التهديدات أو الهجمات مسبقا، إذ يعرفها

الأستاذين شيرمان كينت و والتر لاكور (Sherman Kent و Walter Laqueur) أنها «كل من المعلومات وذلك الجهاز المنظم لجمع واستغلال تلك المعلومات، وهي كل من النشاطات /التحركات وانتاج هاته النشاطات»[1]. في هذا المعنى، أشار شيرمان كينت إلى أن «المخابرات هي المعرفة التي يجب أن يحصل عليها الأشخاص رفيعي المستوى من المدنيين ورجال الجيش للحفاظ على الرفاه الوطني»[2]، لكن البعض يؤكد أن المخابرات ليست مجرد معلومات وأن هناك أكثر من ذلك[3].

لقد لاقت الاستخبارات كحقل خصب للبحث العلمي اهتماما محدودا من علماء الفلسفة والعلوم السياسية ونظرية العلاقات الدولية. ففي حين أنها قد تطورت إلى كيان فكري مستقل و/أو متميز، كان هناك فشل نسبي ملحوظ لدمجها حتى ولو بطريقة جزئية، في صلب بحوث العلاقات الدولية[4]، لكن يمكن القول أنه على الرغم من أنها جديدة نسبيا، إلا أنها لاقت بعض الرواج والاستدامة.

تميزت الدراسات الاستخباراتية كفرع أكاديمي ببطء التطور والانتشار في الجامعات العالمية، ومما لاشك فيه أن السبب وراء ذلك هو السرية المرتبطة بشؤون الاستخبارات، أو إحجام الدوائر الأكاديمية عن التعامل مع الأجهزة السرية، أو الخوف من التعرض للضغوط والاستهداف من قبل المنظمات السرية و/أو الإرهابية، ولكن في المقابل فإن الجامعات في معظم الدول الغربية الديمقراطية لديها ميل للشروع في برامج التدريس أو البحوث المتعلقة بشؤون الاستخبارات باعتبارها ظاهرة وعلم وموضوع دراسة وبحث وتحليل وتحقيق، وكان عدد قليل من الجامعات إبان الحرب الباردة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، ألمانيا والكيان الصهيوني التي كانت تقدم دورات حول مواضيع الدراسات الاستخباراتية إبان الحرب الباردة بشكل ضمني ومحتشم، ولكن معظم البرامج الأكاديمية في العلاقات الدولية والعلوم السياسية والتاريخ، وحتى دراسات تحليل النزاعات تجنبت أي إشارة الى مواضيع الاستخبارات بشكل مباشر ومعمق[5].

في وقت متأخر في التسعينيات، تم تقديم تقرير من جمعية الباحثين المحترفين للشؤون الدولية ينوه بالبعد المفقود في الدراسات الدولية ويشير إلى الاهتمام البالغ

والمفرط بالدراسات الأمنية، وإهمال الدراسات الاستخباراتية تماما، ومنذ ذلك الوقت انبعثت دراسات الاستخبارات والأمن في الدوائر الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية[6].

منذ هجمات الـ 11 سبتمبر 2001، وما تبعها من ردة فعل أمريكية من حرب على أفغانستان وغزو للعراق، تركز اهتمام الجمهور في الغرب على المعلومات الاستخبارية ودورها، وتركز اهتمام الأكاديميين الغربيين على الدراسات الاستخباراتية وأهميتها، والآن أنشأت على نحو متزايد تخصصات في هذا الموضوع في الجامعات المختلفة من العالم الغربي خاصة البريطانية والأمريكية منها، بغرض فهم الأسس الابستمولوجية المختلفة وقيود وقيم الاستخبارات كعلم وفن.

في بريطانيا وحتى أواخر الثمانينيات كانت المواقف الرسمية تتسم بالسرية تجاه طبيعة وعمل الاستخبارات، بما في ذلك معارضة أي شكل من أشكال المساءلة العمومية، وإعاقة وتشويه فهم الجمهور تجاهها، لكن مع بداية القرن الحالي شهد الأمر تغيرا في المواقف وبدا الاتجاه واضحا في بريطانيا نحو الانفتاح وكشف الغموض على جهاز الاستخبارات لاسيما بداية كشف المحفوظات والأرشيفات والمساءلة البرلمانية[7].

ففي ظل كل ذلك، كيف ظهرت الدراسات الاستخباراتية في أقسام تدريس العلاقات الدولية والتخصصات الأخرى وما هي مسارات تطورها؟

أولا: المبادرات الأولى في الدراسات الاستخباراتية ضمن تخصص العلاقات الدولية

شهدت مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ازدهار البرامج الأكاديمية في العلاقات الدولية، والتاريخ الدبلوماسي ودراسات المناطق في مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء أمريكا الشمالية والعالم الغربي، لكن النمو الكبير لهذه البرامج الأكاديمية فشل في أن يشمل تدريس مواد الاستخبارات كجزء من هذه المناهج، وقبل أواخر السبعينيات، كان عدد قليل جدا من الهيئات الأكاديمية تقدم دورات أو مقاييس علمية في الدراسات الاستخباراتية[8].

لعل الطفرة التي حدثت في المجتمعات الغربية عامة والمجتمع الأمريكي خصوصا في مسائل الاستخبارات خلال السبعينيات، هي ناجمة عن بعض الأحداث العالمية (كالانقلاب في الشيلي، وأزمة الرهائن والثورة في إيران)، وسلسلة الفضائح (كفضيحة

ووترغيت)، وانتشار فكرة نظرية المؤامرة، ودور الخيال والأفلام السينمائية (كسلسلة جيمس بوند والروايات المختلفة). كل هذه العوامل ساعدت إلى حد كبير في تنوير المؤسسات الأكاديمية حول أهمية الاستخبارات في سياسات وإدارة الشؤون الدولية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك، لعب الضباط المتقاعدون وقدماء العملاء المدنيون وغيرهم من ذوي الخبرة في مجال الاستخبارات دورا في ذلك من خلال توليهم مناصب التدريس في الكليات والجامعات الأمريكية، حيث قدموا واشرفوا على الدورات المتعلقة بالاستخبارات.

فعلى ما يبدو أن العملية كانت فردية جدا إلى ذلك الحين، إلا أن المبادرة الأكثر تنظيما هي تلك التي أطلقتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية من خلال البرنامج الإقامي للضباط في خريف عام 1985، بتوظيف قدماء الاستخبارات ذوي الخبرة في الجامعات لتعزيز الاهتمام الأكاديمي بهذا المجال[9].

في بداية الثمانينيات كانت مواضيع الاستخبارات تراوح مكانها وتعاني الندرة في المناهج الدراسية، وبحلول عام 1985 أشارت التقارير إلى أربعة وخمسين من الوحدات الدراسية والدروس حول مواضيع الاستخبارات جرى تدريسها في مختلف الكليات والجامعات الأمريكية، وقبل نهاية ذلك العقد، كانت المخابرات ضمن مواضيع أكاديمية دراسية في المدارس والجامعات، كجامعة جورجيا، جامعة جورج واشنطن، وجامعة ييل، وفي العشرات من الكليات في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وعادة كانت تدرس في أقسام التاريخ والعلوم السياسية.

دراسة الاستخبارات في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين برزت وتطورت في ظل أحداث وأوقات مثيرة للاهتمام باعتبار أن الدور السري للمخابرات في الأمن العالمي والعالم السياسي هو الآن أكثر وضوحا من أي وقت مضى في السياسة الغربية[10]، ولم تكن توقعات الجمهور من الاستخبارات كبيرة من ذي قبل، ومن ضمن ذلك الكشف عن دور هذه الأجهزة السرية، لكن في بريطانيا تطور هذا الأمر، نتيجة الهجمات الإرهابية في سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية وجويلية 2005 في لندن بالمملكة المتحدة والحرب على العراق، فأصبح عامة الناس يبحثون عن الدور المنوط به هذا الجهاز. إذ كان ذلك استمرارا وتتويجا لقدم وعراقة مسار إدراج محتوى الاستخبارات في المؤسسات الأكاديمية والذي تم تأسيسه من قبل السير فرانسيس هاري

كنسلي Sir Francis Harry Kinsley، الذي غادر الحكومة البريطانية وتم تعيينه أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كامبردج سنة 1969 والذي قام بتدريس تاريخ الاستخبارات البريطانية من خلال مجلداته الأربعة حول الموضوع التي ألفها بين سنتي 1970 و1993. ثم في التسعينيات شرع كريستوفر أندرو Christopher Andrew في إدخال تريبوس[11] tripos التاريخ في المخابرات بجامعة كامبريدج .

وجنبا إلى جنب مع هذه المأسسة الناشئة من الدراسات الاستخباراتية في الدوائر الأكاديمية، وقع ازدهار موازي بما يتصل بها من أبحاث أكاديمية وكتابات علمية حول مواضيع المخابرات، وتعززت نتائج هذه البحوث بمحاججات ومساهمات قيمة من الصحفيين والعاملين المتقاعدين وغيرهم. وبدأت بذلك تتشكل الجمعيات والهيئات المعرفية لهذه المجالات، إذ تم تشكيل الجمعية الكندية للدراسات الأمنية والاستخباراتية (CASIS) عام 1985 بهدف توفير منتدى للحوار بين الأكاديميين والممارسين والمسؤولين الحكوميين، وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي نوفمبر من نفس العام، قامت جمعية الدراسات الدولية (ISA) بأمريكا بفتح قسم الدراسات الاستخباراتية والذي حظي بمكانة مميزة في الأوساط الأكاديمية الأمريكية[12].

إن المد المتصاعد في كتابة البحوث حول الشأن الاستخباراتي ألهم ظهور إثنتين من المجلات الجديدة المتخصصة في الدراسات الاستخباراتية. في عام 1985 أطلق كريستوفر أندرو Christopher Andrew ومايكل هاندل Michael Handel «مجلة الاستخبارات والأمن القومي» في المملكة المتحدة، وفي العام نفسه تم تأسيس «المجلة الدولية للاستخبارات ومكافحة التجسس» برئاسة تحرير ريس براون Reese Brown في الولايات المتحدة. لقد انتعش التخصص في بداية الألفية الجديدة، إذ تم تأسيس دورية أخرى متخصصة «مجلة التاريخ الاستخباراتي»، في عام 2001 من قبل جمعية تاريخ المخابرات الدولية ومقرها في ألمانيا، وفي عام 2007، تم إطلاق أول عدد من «المجلة الأوروبية للدراسات الاستخباراتية» باعتبارها مجلة إلكترونية بتحرير بلجيكي-هولندي. كما بدأت تنعقد المؤتمرات السنوية لكل من جمعية الدراسات الدولية ISA والجمعية الكندية للدراسات الأمنية والاستخباراتية CASIS التي فتحت منافذ لموضوع جديد وحوار فكري حول الموضوع، وموارد تعليمية ودروس وتكوينات أكاديمية في الدراسات الاستخباراتية[13].

بعد الحرب الباردة، تم وضع حجر الأساس لانتشار دورات حول مواضيع الاستخبارات في العديد من مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وأماكن أخرى خلال التسعينيات، لكن على الرغم من الزخم الذي تولد لدى أعضاء هيئة التدريس من التزام ولدى الطلبة الأمريكيين من اهتمام، إلا أن العثرة جاءت بعد الجدل في الولايات المتحدة الأمريكية حول «قانون تعليم الأمن القومي عام 1991»، والذي شجع دعم وتطوير البرامج الأكاديمية في دراسة اللغات الأجنبية ودراسات المناطق، بينما استبعد الدراسات الاستخباراتية[14].

وعلى كل، فإن وكالة الاستخبارات المركزية، من خلال مركزها لدراسات الاستخبارات، شرعت في عام 1993 إلى عقد ندوة حول تعليم الاستخبارات تهدف إلى تشجيع التبادل بين الممارسين الاستخباراتيين والأكاديميين، وكان الهدف الآخر هو تشجيع إدراج المحتوى الاستخباراتي في تدريس العلاقات الدولية، أملا في المساعدة على تحقيق قدر أكبر من المصلحة العامة وفهم دور المخابرات في فن الحكم. واستمرت الدراسات الاستخباراتية في الانتشار، إذ في مؤتمر عام 1999 لكلية الاستخبارات العسكرية الأمريكية تم الاعتراف بـ «ازدهار» تدريس الدراسات الاستخباراتية في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية، وبحلول تلك السنة كان يتم تدريسها بنحو 200 إلى 300 دورة ووحدة تعليمية حول مواضيع المخابرات في الكليات والجامعات الأمريكية، وانتشرت أيضا بشكل هائل في الجامعات البريطانية والكندية والأوروبية وفي الكيان الصهيوني، في أقسام التاريخ والعلوم السياسية والعلاقات الدولية.

أما في الدول العربية فالأمر يعتبر من الأمور غير المدرجة في شؤون الجامعات والتعليم العالي، لكن اللافت للانتباه أنه تم إدراج هذا التخصص استثناءا في المملكة العربية السعودية، إذ وافق ولي العهد آنذاك، نائب رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز في 28 أفريل 2016، على الخطة التطويرية لكلية الملك فهد الأمنية، باعتماد درجة البكالوريوس في العدالة الجنائية والأمن الوطني والدراسات الاستخباراتية، التي تعتمد على الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب والخبرات الأكاديمية المحلية والعالمية، ذلك أن مخطط تطوير الكلية وتخصصاتها ينفذ من خلال الشراكة الأكاديمية مع جامعة نيوهيفن الأمريكية، والتي تهدف إلى تخريج جيل مبدع من الضباط قادر

على مواجهة تحديات العمل الأمني. إلى جانب ذلك يعمل هذا المخطط على استخدام التقنية كخيار استراتيجي لتأهيل رجال الأمن الذين يتم استقطابهم من السنة التحضيرية من إحدى الجامعات في المملكة وفق معايير التفوق العلمي وبدرجة لا تقل عن 500 في التوفل، والتميز في جوانب السمات الشخصية والقدرات العقلية. كما أن الدراسة ضمن هذا التخصص كانت من المفترض أن تنطلق خلال العام الدراسي 2017/2016، وباللغتين العربية والإنجليزية؛ ليحصل الطالب بعدها على درجة البكالوريوس في التخصصات الأمنية[15]. والملاحظ أن هذا التخصص تأسس لصالح الضباط ورجال الأمن بالدرجة الأولى في السعودية وليس للطلبة المدنيين.

أما المناهج التعليمية للدراسات الاستخباراتية في الأوساط الأكاديمية في الفترة الأولى لنشأتها فهي تتميز بأربعة أساليب نموذجية لتدريس المخابرات في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية:

- **المقاربة الوظيفية:** التركيز على الأنشطة والعمليات التشغيلية أو الانشطة العملياتية؛
- **المقاربة الهيكلية:** دراسة دور وكالات الاستخبارات والأمن في تسيير الشؤون الدولية؛
- **المقاربة السياسية:** تناول قضايا صنع السياسة والحكم؛
- **المقاربة التاريخية:** حيث يتم التأكيد على التجارب السابقة أو الشخصيات.

ثانيا: الدراسات الاستخباراتية والعلاقات الدولية

إن الإطار المفاهيمي للدراسات الاستخباراتية التي تدرس في الجامعات يجب أن يستمر في التطور والتكيف مع الظروف الجديدة في القرن الحادي والعشرين، ويتوجب توفير المزيد من المعلومات والأطر الأكاديمية والمواد ذات الصلة بالمخابرات لإدماجها في المجال العام، كما يجب على علماء ومفكري العلاقات الدولية أخذ هذا الميدان بعين الاعتبار، ودراسة دور الاستخبارات في تحليل ظواهر العلاقات الدولية.

الاستخبارات هي الكل لكنها الغائب في معظم أعمال وبحوث ونظريات علماء العلاقات الدولية، وأنها لا تظهر في حوارات نظريات العلاقات الدولية، بين الواقعية

والليبرالية، المؤسساتية، البنائية وما بعد الحداثة. والمثير للاهتمام أنه في حين يوجد افتراض ضمني أن دراسة الاستخبارات تقع ضمن مجال النظرية الواقعية إلا أن الكتاب الجدد للواقعية تجاهلوا المخابرات وانعكاساتها ودورها في النظام الدولي[16]، فإهمال المخابرات كفاعل وموضوع بحث هو واضح في مجالات عدة مثل التدخل الإنساني وإدارة النزاعات الدولية وتهديدات الأمن الدولي، على الرغم من أنها تلعب العديد من الأدوار المهمة والبارزة.

يمكن للدراسات الاستخباراتية دعم عدد من المواضيع البحثية المتنوعة لاسيما دراسات المناطق، ويمكن أن تصاغ على نطاق واسع انطلاقا من علم السياسة والتاريخ، وهناك قدر كبير من التداخل والإسهام في تخصصات علمية أخرى لدراسات المخابرات، كعلم الاجتماع والقانون والأخلاق، إذ أنه بالإمكان إيجاد مكان لها ضمن تلك العلوم وأن تندمج بشكل أوسع مما هي عليه الآن، ولعل الأمر يتطلب توفير قاعدة أوسع من العلماء والمفكرين والممارسين والباحثين للحفاظ على تطور التخصص وتقويته وتوسعته كمجال أكاديمي.

وفي خضم ذلك، ورغم عدم وجود سياقات نظرية حقيقية تتبلور من خلالها الدراسات الاستخباراتية، وعدم تبنيها من طرف نظريات العلاقات الدولية، إلا أن هذا لا يحول دون وجود مدارس نظرية تأسيسية للدراسات الاستخباراتية، فقد اعتبر الأمريكي ستيوارت فارسون Stuart Farson[17] أنه يمكن تقسيم الدراسات الاستخباراتية في مختلف مدارس ومراكز البحوث التي تعنى بهذا الموضوع، إلى ثلاث مدارس:

1. التقليد الأميركي: الذي يميل فيه التحليل الأكاديمي إلى التأكيد على القضايا المفاهيمية والفعالية التنظيمية في مجتمعات الاستخبارات.

2. التقليد البريطاني: يركز على الأبعاد التاريخية في المقام الأول، كالتركيز على التاريخ الاستخباراتي الملكي والأعمال المخابراتية ضمن الحربين العالميتين والحرب الباردة.

3. على الرغم من عدم وجود «مدرسة كندية» للدراسات الاستخباراتية، فإن مراكز البحث والأكاديمية الكندية في الشؤون الاستخباراتية تميل إلى أن تكون مختلطة، مفاهيمية جزئيا وتاريخية جزئيا، وهو مزيج يؤدي إلى خلق اتجاه خاص بها مختلف تماما عن هاتين المدرستين[18].

بالإضافة إلى كل ذلك يذهب الأستاذ مارك فيثيان Mark Phythian المتخصص في الدراسات الاستخباراتية إلى أن الإطار النظري للعلاقات الدولية بمختلف نظرياته يعتبر قالبا مناسبا جدا لجعله سياق نظري لهذا التخصص، نظرا للتقاطع الكبير بين العلاقات الدولية والاستخبارات كمجالين عمليين وممارستين وسلوك خارجي للدول، ويخص بالذكر النظرية الواقعية البنيوية التي تعتبر أكثر اتساقا بالتنظير للدراسات الاستخباراتية أو على الأقل منطلقا لذلك، وهذا التقاطع نابع أساسا من التقاطع العملياتي في الشؤون الدولية بين الاستخبارات وقضايا مكافحة الإرهاب، الذي برز مع أحداث الـ 11 سبتمبر 2001 عاكسا للتقارب الكبير بين دراسات مكافحة الارهاب والدراسات الاستخباراتية[19].

ثالثا: تطور برامج الدراسات الاستخباراتية

إن المواضيع والمجالات العلمية الرئيسية في الدراسات الاستخباراتية تتضمن دراسة[20]: تاريخ الاستخبارات، التحليل الاستخباراتي، وظائف الاستخبارات المختلفة، الاستخبارات والأمن القومي، مكافحة التجسس وغيرها من المجالات التي تختلف من جامعة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى.

كان التردد يخيم على الدورات المتعلقة بدراسة المخابرات، وتميزت كذلك بالبطء في تجسيد وبلورة برنامج تدرج مكتمل في الدراسات الاستخباراتية، إذ تم إنشاء العديد من البرامج في هذا التخصص في مؤسسات مختلفة خلال بداية القرن الحالي: في كلية مارسيهورست Mercyhurst في ولاية بنسلفانيا وفي مدرسة الخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في جامعة برونيل وجامعة سالفورد ويلز/أبيريستويث. في المملكة المتحدة، وفي مدرسة باترسون نورمان للشؤون الدولية في جامعة كارلتون في كندا. ومع ذلك، ظل انتشار وتطور هذا التخصص بطيئا حتى بعد أحداث الـ 11 سبتمبر 2001 التي تعتبر منعطفا حاسما في تنمية وتطوير شؤون الاستخبارات والأمن التي اعتلت صدارة وأولويات العلاقات الدولية كعلم وفن وممارسة وتنظير، لكن الجامعات العالمية تأخرت عن الركب لتطوير البرامج الأكاديمية والتعامل مع دراسات الاستخبارات والأمن. مثلا في كندا، من بين أكثر من 1800 تخصص بحثي أنشئ في الجامعات الكندية منذ عام 2000 في إطار «المبادرة الاتحادية» لتعزيز التميز الأكاديمي في المجالات ذات الأولوية التي حددتها الجامعات الكندية، لم يؤسس أي تخصص للدراسات الاستخباراتية[21].

رغم عديد المبادرات في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتطور برامج التدرج وما بعد التدرج في الدراسات الاستخباراتية إلى درجة اعتبارها تخصص علمي أكاديمي حقيقي وقائم بذاته. كما أن المؤشرات والمعايير والاهتمامات المرتبطة بالدراسات الاستخباراتية تثير تساؤلات عدة حول موقع ومكانة هذا الموضوع في الأوساط الأكاديمية الأمريكية، وذلك على الرغم من أن للدراسات الاستخباراتية مجموعة واسعة من وجهات النظر المفاهيمية/النظرية والموضوعاتية، وأنها أيضا لا تختلف عن المجالات الأكاديمية الأخرى المتشعبة التي تم الاعتراف بها مثل دراسات التنمية الدولية، والدراسات الدينية والدراسات النسوية، ودراسات الإرهاب، فهذا التخصص أيضا يشمل العديد من المتغيرات كالحكم والسياسة والمتغيرات السلوكية والمؤسساتية والعملياتية في نطاقه الفكري والمنهجي والنظري. وقد أدخلت هذه التوليفة نماذج جديدة ومبتكرة، أطر مفاهيمية مستحدثة، ومقارنات منهجية ثاقبة، ودراسات الحالة الإمبريقية والتجريبية، والتاريخية المتباينة، وإضافة منهجية للدراسات الاستخباراتية[22]. تلك كلها تعتبر دعائم أكاديمية وعلمية لترسيخ هذا التخصص.

وما هو ملاحظ في الجامعات الغربية القليلة التي أدرجت هذا التخصص وشجعته كفرع أكاديمي قائم بذاته، وأينما كانت البرامج والدراسات الاستخباراتية موجودة في البرامج الجامعية، فهناك إقبال قوي من طرف الطلبة، لكن الملاحظ في المقابل أن سوق العمل لم يتسارع بنفس الوتيرة ولم تحدث زيادة مماثلة للطلب على المتخرجين في هذا التخصص[23]، باستثناء إعطاء الأولوية لخريجيي التخصص في الالتحاق بصفوف أجهزة الاستخبارات.

في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، زاد تشجيع التمويل الحكومي لبناء قدرات أكاديمية إضافية كبيرة للدراسات الاستخباراتية والأمنية عموما في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان المساهم الأكبر في هذا التطور هو ما يسمى بـ «مجتمع الاستخبارات الأمريكي» من خلال برنامج مؤسسته المسماة: «مركز التميز الأكاديمي»، والذي عرض في عام 2005، ويهدف إلى دعم الجامعات الأمريكية للتكوين والعمل طويل الأجل في تدريس هذا التخصص من أجل تلبية احتياجات الموارد البشرية لأجهزة المخابرات في المستقبل. في البداية، تم منح الدعم لإنشاء مراكز في أربع جامعات: جامعة أتلانتا كلارك،

جامعة فلوريدا الدولية، جامعة تينيسي، وجامعة ترينيتي، وفي وقت لاحق تم تمويل مراكز إضافية في جامعة كاليفورنيا، جامعة نورفولك، جامعة تكساس في الباسو، جامعة تكساس، جامعة واشنطن، وجامعة واين ستيت.

وفي الوقت نفسه، أنشأت الإدارة الأمريكية للأمن الداخلي U.S. Department of Homeland Security «مراكز التميز» بمبادرة منها في الجامعات وهي متخصصة في الدراسات الاستخباراتية، ومولتها بـ 150 مليون دولار وفق شراكات مع الجامعات لدعم التعليم والأبحاث المتقدمة حول مواضيع تتعلق بالأمن الاجتماعي وحماية البنية التحتية الحيوية، إذ كانت تمول أحد عشر «مركز تميز للأمن الداخلي» اعتبارا من مارس 2008[24]، بما في ذلك: مركز أمن الحدود والهجرة، تحت إشراف كل من جامعة أريزونا وجامعة تكساس؛ مركز كشف المتفجرات والتخفيف من حدتها والاستجابة، تحت اشراف جامعة نورث كارولينا وجامعة رود ايلاند؛ مركز أمن النقل البحري والجزر والموانئ، في جامعة هاواي ومعهد ستيفنز للتكنولوجيا؛ مركز الكوارث الطبيعية والبنية التحتية الساحلية وإدارة الطوارئ من جامعة نورث كارولينا وجامعة جاكسون؛ مركز أمن وسائل النقل من جامعة تكساس الجنوبية، وجامعة كونيكتيكت؛ مركز المخاطر والتحليل الاقتصادي للأحداث الإرهابية التي تشرف عليها جامعة جنوب كاليفورنيا؛ المركز الوطني لحماية الأغذية والدفاع من جامعة مينيسوتا؛ المركز الوطني لحماية الحيوانات ومكافحة الأمراض وانقراض الأنواع عن ولاية تكساس؛ الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب من جامعة ميريلاند؛ المركز الوطني لدراسة الاستعداد والاستجابة للكوارث والأحداث من جامعة جونز هوبكنز؛ مركز تقييم المخاطر الجرثومية، من جامعة ميشيغان؛ المراكز التابعة لجامعة العلوم تحت إشراف جامعة روتجرز، وجامعة جنوب كاليفورنيا، وجامعة إلينوي في أوربانا شامبين، وجامعة بيتسبرغ، ومراكز التحليلات أجرتها جامعة ولاية بنسلفانيا، جامعة ستانفورد، وجامعة ولاية كارولينا الشمالية، وجامعة واشنطن[25].

في إسبانيا، قدمت جامعة «ري خوان كارلوس» Universidad Rey Juan Carlos في مدريد في عام 2005، برنامجا متخصصا في الدراسات الاستخباراتية. وفي وقت لاحق من سنة 2006، تم تأسيس[26] معهد خوان فالكاز للبحوث في شؤون الأمن والدفاع

والاستخبارات، تحت اشراف جامعة كارلوس 3 بمدريد. يسعى المعهد لتشجيع إجراء البحوث وتعزيز التعليم العالي في المخابرات، الأمن، ودراسات الدفاع بين الجامعات الإسبانية، وقام المعهد بإصدار دورية سنوية باللغتين الإنجليزية والإسبانية وهي «مجلة الاستخبارات والأمن: التحليل والاستشراف»[27].

كما أبدت حكومتي كل من أستراليا والمملكة المتحدة أولوية عالية لتعزيز البحوث الجامعية بشأن المسائل ذات الاهتمام بالأمن القومي، إذ حدد مجلس تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة «الإرهاب والصراع» كقضايا رئيسية لبرنامج التمويل 2006-2011، والذي منح الأولوية أيضا لدراسات المناطق واللغات الأجنبية، بينما ركز مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية على بحوث «التحديات الأمنية الجديدة». أستراليا من جانبها، خصصت 40 مليون دولار أسترالي للجامعات لتمويل 143 من المشاريع البحثية التي تتعلق بالأمن القومي. واستجابة لهذه المبادرات المالية، ظهرت برامج أكاديمية جديدة في الاستخبارات والدراسات الأمنية إلى حيز الوجود في جامعات مختلفة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا في أستراليا والمملكة المتحدة وإسبانيا[28].

رابعا: التحديات التعليمية التي تواجه الدراسات الاستخباراتية

في الوقت الذي أصبحت تظهر الجامعات والكليات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة استجابة لاهتمام الطلاب وتمويل البحوث الحكومية لأكبر الجامعات والمؤسسات في هذا التخصص، أصبح الأمر أكثر حذرا في ردود فعلهم على الطلب للدراسات الاستخباراتية، وهذا ما يعكس الصعوبات التي تواجه توظيف أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة في هذا الحقل الأكاديمي، حيث يتطلب ذوي التخصص وقدماء رجال المخابرات والأمن والمدربين، وزاد التخوف من هاجس الاستدامة أيضا، أي مدى استمرارية الدعم الحكومي في الولايات المتحدة لبرامج التعليم والأبحاث في الاستخبارات ودراسات الأمن القومي على المدى الطويل، في ظل عدم اليقين حول استمرار الطلب الحالي للطلبة وهيئات التدريس في المستقبل[29].

كما أن التمويل الحكومي، في العديد من الدول الديمقراطية هو معظلة بالنسبة لهذا التخصص الجديد، إذ أن معظم الحكومات تفضل توفير التمويل الأساسي للتعليم

العالي من خلال الاعتمادات بمبلغ مخصص للمؤسسات المعنية، ولا يمكنها التدخل مباشرة في تخصيص الموارد لمجالات أكاديمية محددة دون غيرها، إلا أن ذلك لن يكون مناسبا، وأيضا في العديد من المرات يكون هناك توافق بين مواضيع ومجالات الدراسات الاستخباراتية كتخصص أكاديمي وبين الأهداف العليا للحكومات التي تسعى إلى البحث فيها وتطويرها، بعبارة أخرى أحيانا يذهب التمويل الحكومي إلى مجالات ذات أولوية عليا منفصلة عن الدراسات الاستخباراتية خاصة في حالات السلم والاستقرار وعدم وجود تهديدات واضحة للأمن القومي، فتخصيص التمويلات الحكومية للجامعات في مجالات اللغات الأجنبية ودراسات المناطق. علاوة على ذلك، فإن الحساسية التي تتميز بها هذه الدراسات الاستخباراتية ودراسات الأمن القومي تجعلها نادرا ما تسعى -كهيئة تدريس ومؤسسات- لجذب الهبات والتمويلات الخاصة أو الهدايا كمورد للتمويل أو لدعم الملتقيات والمؤتمرات العلمية، على عكس المجالات الأكاديمية الأخرى كالاقتصاد والأعمال والطب، أو حتى الفنون بشكل عام[30].

بالإضافة إلى الرأي العام والثقافة الشعبية التي تتميز بالنظرة السلبية والتشاؤمية حول عمل وأنشطة أجهزة الاستخبارات خاصة في دول العالم الثالث بسبب تأخر مسارات «رفع السرية» عن أعمال الاستخبارات خاصة تلك التي ساهمت في استتباب الأمن والسلم في المجتمعات، أو النجاحات الفائقة التي حققتها الاستخبارات في الماضي، فعامل السرية وعدم تسريب المعلومات الدقيقة حول عمليات الاستخبارات تخفي نجاحاتها وتجعلها دوما محل اتهام من طرف الرأي العام، لكن قد تنجح الدراسات الاستخباراتية في تبييض هذه الصورة أو تغيير موقف الثقافة الشعبية من الاستخبارات.

الثقافة الشعبية في كثير من الأحيان كانت تلعب دورا هاما في تشكيل المواقف الرسمية والمواقف العامة تجاه الاستخبارات، كما لعبت التمثلات الخيالية للسياسة الدولية -خاصة إبان الحرب الباردة- دورا في تشكيل صورة نمطية مفاهيمية في أذهان الجمهور، فهناك تداخل واضح بين العمليات الاستخباراتية الحقيقية والطريقة التي تم تصويرها في أعمال الخيال سواء كانت سينما أو أشرطة أو روايات وقصص[31].

أكبر ميزة للدراسات الاستخباراتية هو تطبيقها المتزايد المرتبط بالحياة الحديثة، إذ أنها تخلق الصلة أو الرابط بين أجهزة الاستخبارات والجمهور الذي أصبح أكثر

اهتماما بهذا المجال بعد الحرب الباردة، كما أن الاستخبارات كانت دائما موضوعا رائعا وخصبا ومثيرا لصناعة السينما ولجمهورها والقائمين عليها، وقد تكون الطريقة الأكثر فعالية لاستكمال مهمة التعليم العام حول الاستخبارات هي عن طريق السماح لهذا القطاع كمصلحة عامة من الاستفادة مباشرة من منتجات الاستخبارات ومعلوماتها وتقييماتها، بالإضافة إلى أن التعليم ودراسة الاستخبارات يؤدي إلى خلق موقف عام public attitude إيجابي تجاه الاستخبارات، موقف يعبر على أن الاستخبارات مرغوبة ومطلوبة خاصة في الدول الديمقراطية، وفي الواقع هناك شرط أساسي لخلق اجراءات وتقاليد الرقابة الديمقراطية وهو المعرفة الوثيقة لغرض ودور ووظائف ومهام أجهزة الاستخبارات، وبالمقابل فإن هذه المعرفة أو الفهم العام understanding public هي ضرورية لجعل أجهزة وعمل المخابرات أكثر فعالية وتأقلما مع التطورات، ولإصلاح أجهزة الاستخبارات بما يتناسب مع القواعد والمعايير الديمقراطية[32].

في كثير من الأحيان، يتجاهل التحليل القائم على المؤسسات الدور الذي تلعبه الاستخبارات في السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع، فآثار الاخفاقات الاستخباراتية غالبا ما تمتد إلى ما وراء الحكومات، إذ تؤثر على الرأي العام وتدفع الحكومات إلى الرد من خلال الضغط من الأسفل (أي القاعدة)[33]، وفي مثل هذه الظروف فإن الرأي العام في كثير من الأحيان يرجح نظريات المؤامرة بسبب السرية الكامنة المحيطة بالنشاطات الاستخباراتية، ومن هنا يمكن للدراسات الاستخباراتية أن تلعب دورا هاما في تثقيف المجتمع وتصحيح سوء الفهم الجماعي[34].

خامسا: أهداف الدراسات الاستخباراتية

إن الاهتمام العلمي والأكاديمي بمسألة الاستخبارات كجهاز وظاهرة استراتيجية، يسبقه تساؤل جوهري نطرحه، وهو ما الفائدة المبتغاة من دراسة الاستخبارات والأمن القومي عموما في التعليم العالي؟

الأكيد هو ليس لتوفير التوجيه أو التدريب لأجهزة الاستخبارات، لأن ذلك يعتمد على الجهاز الأمني نفسه وعمله الفعلي ونشاطه المتجدد[35]، فالهدف من برامج التعليم العالي في دراسة الاستخبارات هو المساهمة في بناء «معرفة عامة» حول الأعمال

والاستراتيجيات والهياكل، ووظيفة ودور هذه المنظمات الاستخباراتية والأمنية في فن الحكم تاريخيا وحاضرا.

تساعد هذه البرامج التدريسية أيضا على تثقيف الطلاب حول مسائل المخابرات والأمن الوطني، سواء كانوا يسعون لممارسة وظائف في قطاع الاستخبارات نفسها، أو يذهبون لاختيار وظيفة أخرى في الحكومة، في التعليم والبحث العلمي، في وسائل الإعلام، في منظمات المجتمع المدني، في مهنة المحاماة، أو في القطاع الخاص[36]. فكل هذه القطاعات تحتاج بشكل مباشر أو غير مباشر تكوين رصيد معرفي حول قضايا الاستخبارات والأمن، وتحديدا يمكن لبرامج الدراسات الاستخباراتية أن تندرج ضمن إطار تدريس العلاقات الدولية لتكوين متخرجين محللين في الشؤون الاستخباراتية؛ في بعض المهن الأخرى مثل الهندسة أو التسيير. إن دراسات الاستخبارات والأمن القومي قد تساعد في نقل الخبرات المتخصصة للعمل في المجالات التقنية ودعمها مثل حماية البنية التحتية الحيوية ضد الإرهاب أو التخريب. وعلاوة على الجانب المهني، وتثقيف الناس حول تاريخ استخبارات بلادهم، يمكن لهذه الدراسات الاستخباراتية أن تقطع شوطا كبيرا نحو إزالة الغموض عن المخابرات، من خلال إعلام الجمهور بالتنسيق مع الخبرات الوطنية عن طريق نشر وتحليل المعلومات الاستخباراتية عن الأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية[37].

يمثل البحث في الجامعات، وسيلة ذات قيمة خاصة لبناء المعرفة ضمن دراسات الاستخبارات والأمن. وبالمقارنة مع العمل التحليلي الاحترافي الحاصل داخل الأجهزة الاستخبارية والأمنية، والذي معظمه يكون مصنف وسري، تتجه البحوث الأكاديمية إلى تقديم منظور خارجي استنادا إلى المصادر المفتوحة للمعلومات الأمنية والاستخباراتية التي تسمح بإعطاء رؤى جديدة، وتقييم المقارنات والتعليقات التحليلية، أو الحسابات التجريبية المتعلقة بسياسات وهيئات وأنشطة الاستخبارات والأمن. ففي الماضي، كانت أجهزة الاستخبارات قلقة إزاء الاستفسارات والبحث في مجالاتها السرية -ولا تزال كذلك في الدول غير الديمقراطية ودول العالم الثالث- ولكن في معظم الديمقراطيات اليوم، حدث اعتراف بالبحوث الأكاديمية كقيمة مضافة مساهمة إلى حد كبير في توسيع المعرفة الحكومية والعامة، وقدرتها على تلبية متطلبات هيئات الأمن والاستخبارات. في الواقع

-خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية- بعض نتائج البحوث الأكاديمية في هذا المجال فرضت نفسها لتكون ذات قيمة وذات أهمية قصوى ودور فعال في هذه الأجهزة نفسها خاصة في رسم السياسات والاستراتيجيات والأعمال المتعلقة بالاحتياجات المستحدثة؛ كما قد تكون البحوث الأكاديمية مفيدة لتحسين القدرات العملياتية، وخاصة في مجالات تحليل المعلومات الاستخباراتية، التوعية المجتمعية، وإدارة الموارد البشرية.

ومع ذلك، هناك تحديات أكاديمية تواجه الدراسات الاستخباراتية في البيئة البحثية المعاصرة. مثلا في مبادرة تصنيف البحوث النموذجية في أستراليا ونيوزيلندا (ANZSRC the Australian and New Zealand Standard Research Classification) الذي تم تقديمه في مارس 2008 من قبل مكتب الإحصاءات الأسترالي وإحصاءات نيوزيلندا لرصد الأنشطة البحثية في البلدين، لم تتم أي إشارة إلى الدراسات الاستخباراتية بين الآلاف من المجالات المعترف بها (علوم طبيعية، هندسة، علوم اجتماعية، فنون وعلوم إنسانية)[38] على الرغم من أن المجتمع الأكاديمي الأسترالي يهتم كثيرا بهذا التخصص المعرفي في الدراسات الأمنية.

ولتلبية طموحاتهم وتحقيق أهدافهم وبرامجهم الأكاديمية يجب على المهتمين بالدراسات الاستخباراتية أن يحافظوا على الثقة بأنفسهم ويخلقوا وينموا الثقة تجاه الفاعلين الأساسيين، وعلى الأخص الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع المدني والجمهور المهتم، والثقة تجاه مواضيع الدراسة في حد ذاتها، والاستخبارات المشتركة والأمن المجتمعي، على الرغم من أن عامل الثقة قد يستغرق مزيدا من الوقت والجهد لبناءه والتمسك به؛ وهذا نظرا للسرية والحساسيات السياسية المترتبة على الاستخبارات والأمن القومي، إذ يجب على المؤسسة الأكاديمية إظهار الشفافية والروح العلمية، والنزعة الفكرية في التدريس والبحث، وفي أداء المهام الاستشارية وفي الوقت نفسه يجب على مفكري الدراسات الاستخباراتية والأمنية العمل لتجنب الإثارة والغطرسة الفكرية. وبالنظر إلى الحساسيات بين الأوساط الأكاديمية والممارسين، ينبغي أن تكون العلاقات جديرة بالثقة مبنية على الاحترام المتبادل والأهداف المشتركة والاحترافية المهنية والعلمية.

إن وظيفة التعليم العالي في الجامعات هي التدريس، الشرح، الإرشاد، وتقديم المشورة، وبالتالي المساهمة في تقدم المعرفة محليا وعالميا. مع الحرية الأكاديمية، يجب تحقيق الغايات العليا لبناء المعرفة ثم تأتي المساءلة والمسؤولية، خصوصا في حقل ذي حساسية سياسية مثل المخابرات والأمن القومي. إن المناهج الدراسية في الجامعات، وتحديد ما يتم تدريسه، تمثل المعيار الأكثر شفافية من أجل مساءلة التعليم العالي وتحديد المسؤولية العلمية للمجتمع الاكاديمي[39].

الخاتمة

من بين الدول الغربية التي بادرت بإرساء هذا التخصص الأكاديمي في جامعاتها ضمن حقل العلاقات الدولية، نجد: المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا، ثم في الدرجة الثانية تأتي بعض الدول الأخرى كإسبانيا واستراليا ولكن بشكل محتشم، ويعود السبب ربما إلى ندرة ونقص أعضاء هيئة التدريس المؤهلين والأكفاء باعتباره عائقا كبيرا يؤخر ويعيق تطوير برامج الدراسات الاستخباراتية، إلى جانب نقص توظيف الجامعيين المتخرجين على مدى سنوات في الدول التي اعتمدت هذا التخصص، والذي ادى إلى حالة ركود على مستوى التكوين والتخرج، إذ هناك عدد قليل نسبيا من المرشحين للدكتوراه في التخصص مقارنة بالعلوم الاجتماعية الأخرى والعلاقات الدولية خصوصا، فدراسات الاستخبارات هي الأكثر تضررا بسبب عدم وجود للتمويل وعدم وجود انفتاح أكاديمي على التخصص في الجامعات التي تبنته.

وعلى الرغم من إهمالها لمدة طويلة، يمكن القول أن الدراسات الاستخباراتية هي على وشك الشروع في النهضة، ولكن لتجاوز النقص الحاد في المختصين والمفكرين المؤهلين، قد يتعين الاعتماد في جزء كبير على الممارسين المتقاعدين والسابقين من رجال المخابرات والأمن، المتمرسين منهم والباحثين، والاستعانة بأعضاء هيئة تدريس من المجالات المشابهة التي قد تؤدي الى نمو هذه التوسعة الجديدة لهذا التخصص الجديد.

ورغم ذلك فإن الفائدة والأهمية العلمية والعملية لاعتماد هذا التخصص في الجامعات تتفرع الى نقاط عدة مهمة:

- التكوين الأولي النظري الشامل الذي يتلقاه الطلبة في التخصص مما يؤهلهم للالتحاق و/ أو التجنيد أو التوظيف غير المباشر في مجتمع الاستخبارات، فيكون صاحب الشهادة ذو نظرة أولية عن المجال.
- المساهمة في تطوير مجالات البحث في الشؤون الاستخباراتية خاصة للإفادة منها وأخذ التجارب من خلال التعمق في التاريخ الاستخباراتي للعالم.
- استهداف الثقافة الشعبية حول الاستخبارات وتغيير الصورة النمطية السلبية التي يتبناها الجمهور حول عمل الاستخبارات، وإبراز دورها الفعال في تحقيق الأمن القومي والاستقرار.
- الكشف عن النجاحات الاستخباراتية من خلال البدء في رفع السرية ونشر المعلومات حول العمليات الاستخباراتية الناجحة تاريخيا ودورها في تحقيق الأمن القومي للدول.

إلا أن عدم وجود جماعة من علماء الدراسات الاستخباراتية قد تجعل من الصعب دعم معايير التدريس والبحوث المتوقعة للمدارس العليا. وبالفعل يسود الذعر في بعض الأوساط الأكاديمية عن استمرارية الدراسات الاستخباراتية والأمنية بسبب التقاعد المبكر لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات المعنية في الغرب.

الهوامش

1. Walter Laqueur, World of Secrets: The Uses and Limits of Intelligence. London: Weidenfeld and Nicholson Twentieth Century Book, 1987, p 8.

2. Ibid.

3. Gustavo Díaz Matey, «Methodological Approaches to the concept of the Intelligence Failure», UNISCI Discussion Papers, Nº. 7 (January 2005), in http://www.ucm.es/info/unisci/Gustavo.pdf.(12 /5 /2018). P 3.

4. Michael Fry, and Miles Hochstein, «Epistemic Communities: Intelligence Studies and International Relations», Intelligence and National Security, Vol. 8, Nº. 3 (Jul. 1993), p 14.

5. Rudner Martin, «Intelligence Studies in Higher Education: Capacity-Building to Meet Societal Demand», International Journal of Intelligence and Counter Intelligence, vol 22, Nº. 1 (2009), p110.

6. Ibid.

7. Len Scott, «Sources and methods in the study of intelligence: A British view», Intelligence and National Security,vol 22: Nº. 2 (2007) ,p 185.

8. Rudner, Op.Cit. p 111.

9. Ibid. p 111.

10. Scott, Op.Cit, p 186.

11. برنامج درجة البكالوريوس مرتبة الشرف وهو الامتحان النهائي في كامبريدج.

12. Rudner, Op.Cit. p 112.

13. Ibid.

14. Ibid, p 113.

15. «ضمن خطة تطويرها، ولي العهد يعتمد بكالوريوس الدراسات الاستخباراتية بكلية الملك فهد» صحيفة عاجل الالكترونية، الخميس - 28 أبريل 2016 - على الموقع:

https://ajel.sa/local/1737786/ 28 /4 /2018.

16. Gustavo Díaz Matey, «intelligence studies at the dawn of the 21st century: new possibilities and resources for a recent topic in international relations», Unisci Discussion Papers, may 2005. P 2.

17. Stuart Farson, «Schools of thought: National perceptions of intelligence», Conflict Quarterly, Vol. 9, Nº. 2 (Spring 1989), p. 56.

18. Gustavo Díaz Matey, intelligence studies at the dawn of the 21st century: new possibilities and resources for a recent topic in international relations. Op.Cit. P 3.

19. Mark Phythian, «Intelligence theory and theories of international relations : Shared world or separate worlds?», in Ed Peter Gill, Stephen Marrin and Mark Phythian, Intelligence Theory Key : questions and debates. New York : Routledge, 2009, Pp 60 -69.

20. Carl J. Jensen, David H. McElreath, Melissa Graves, Introduction To Intelligence Studies, New York : CRC Press Taylor & Francis Group, 2013, p 9.

21. Rudner, Op.Cit. p 113.

22. Ibid, p 114.

23. Ibid, p 114.

24. Ibid.

25. Ibid.p 115.

26. Instituto Juan Valaquez de Velasco de investigacion en Inteligencia para Securidas y la Defensa

27. Inteligencia y seguridad: revista de analisis y prospective

28. Rudner, Op.Cit. p 115.

29. Ibid. 116.

30. Ibid.

31. Nigel West, «Fiction Faction and Intelligence», Intelligence and National Security, Vol. 19, N°. 2 (Summer 2004), pp. 275 -289.

32. Gustavo Díaz Matey. intelligence studies at the dawn of the 21st century: new possibilities and resources for a recent topic in international relations, Op.Cit. P 6

33. Gustavo Díaz Matey, «Methodological Approaches to the concept of the Intelligence Failure», Op.Cit.

34. Gustavo Díaz Matey, «intelligence studies…». Op.Cit. P 6

35. Jensen, McElreath, Graves, Op.Cit, p 110.

36. Rudner, Op.Cit. p117.

37. Ibid.

38. Ibid. p 118.

39. Ibid. p119.

قائمة المراجع المعتمدة

- Gustavo Díaz Matey, «Methodological Approaches to the concept of the Intelligence Failure», UNISCI Discussion Papers, Nº. 7 (January 2005), in: http://www.ucm.es/info/unisci/Gustavo.pdf. (12 /5 /2018).
- Gustavo Díaz Matey, «intelligence studies at the dawn of the 21st century: new possibilities and resources for a recent topic in international relations», Unisci Discussion Papers, may 2005.
- Farson Stuart, «Schools of thought: National perceptions of intelligence», Conflict Quarterly, Vol. 9, Nº. 2 (Spring 1989).
- Fry Michael and Hochstein Miles, «Epistemic Communities: Intelligence Studies and International Relations», Intelligence and National Security, Vol. 8, Nº. 3 (Jul. 1993).
- Jensen Carl J., McElreath David H., Graves Melissa, Introduction To Intelligence Studies, New York : CRC Press Taylor & Francis Group, 2013.
- Laqueur Walter, World of Secrets: The Uses and Limits of Intelligence, London : Weidenfeld and Nicholson Twentieth Century Book, 1987.
- Mark Phythian, «Intelligence theory and theories of international relations: Shared world or separate worlds?», in Ed Peter Gill, Stephen Marrin and Mark Phythian, Intelligence Theory Key : questions and debates. New York : Routledge, 2009.
- Rudner, Martin, «Intelligence Studies in Higher Education: Capacity-Building to Meet Societal Demand», International Journal of Intelligence and Counter Intelligence, vol 22, Nº. 1 (2009).
- Scott, Len, «Sources and methods in the study of intelligence: A British view», Intelligence and National Security, vol 22: Nº. 2 (2007) .
- West, Nigel, «Fiction Faction and Intelligence», Intelligence and National Security, Vol. 19, Nº. 2 (Summer 2004).
- «ضمن خطة تطويرها، ولي العهد يعتمد بكالوريوس الدراسات الاستخباراتية بكلية الملك فهد» صحيفة عاجل الالكترونية، الخميس - 28 أبريل 2016 - على الموقع: https://ajel.sa/local/1737786/ 28 /4 /2018.